رقم الوثيقة: MDE 21/004/2014

عقب قبول انضمامها بصفة مراقب غير عضو: تهيب منظمة العفو الدولية بدولة فلسطين كي تقدم على الخطوة الحاسمة وتصادق على نظام روما الأساسي

في 8 ديسمبر/ كانون الأول الجاري، تقدمت فلسطين ومجموعة من الدول غير الأعضاء في نظام روما الأساسي طلب الحصول على صفة مراقب في جمعية الدول الأطراف للمحكمة الجنائية الدولية. وتلت رئيسة الجمعية السفيرة تينا إنتلمان نص الطلب الذي تقدمت به فلسطين؛ ولقد تم قبول الطلب دون نقاش في ضوء عدم اعتراض أي دولة عليه.

وتعني صفة المراقب للدولة غير العضو أن بوسع فلسطين أن تشارك في نقاشات جمعية الدول الأطراف ولكن دون حق التصويت طبعا على انتخاب قضاة المحكمة الجنائية الدولية الجاري حاليا أو التصويت على أي أمر آخر أيضا. وقبيل التقدم بهذا الطلب، كانت فلسطين تتمتع بصفة كيان مراقب في جلسات جمعية الدول الأطراف، وعليه، فلقد كانت خطوة الأمس بمثابة ترقية للصفة التي منحتها الجمعية لدول فلسطين.

ولم يكن للمحكمة الجنائية الدولية دور في هذه الخطوة، ولا يعني ذلك أن المحكمة أصبحت تتمتع بالاختصاص داخل فلسطين وإسرائيل حاليا. ومع ذلك، فهذا تطور هام كونه يظهر تعاون فلسطين مع المحكمة الجنائية الدولية. وتأمل منظمة العفو الدولية أن تكون الخطوة تعبيرا عن مدى جدية فلسطين في التفكير بالمصادقة على نظام روما الأساسي. وفي ضوء وجود أساس قوي يحمل فلسطين على المصادقة على نظام روما الأساسي، فينبغي على المسؤولين الفلسطينيين القيام بهذا الأمر والمبادرة إلى المصادقة دون تأخير. إذ تُعد هذه الخطوة جوهرية قبل أن يتسنى تحقيق العدالة لضحايا الجرائم التي تقع ضمن نطاق الاختصاص القضائي للمحكمة الجنائية الدولية مستقبلا.

خلفية

صرحت منظمة العفو الدولية أنها تناشد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والسلطة الفلسطينية وإسرائيل بذل قصاري جهودهم من أجل تمكين المحكمة الجنائية الدولية من مقاضاة المسؤولين عن ارتكاب جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة.

وتدعو المنظمة السلطة الفلسطينية تحديدا إلى التقدم بإعلان قبول انطباق نطاق اختصاص المحكمة الجنائية الدولية على الجرائم المخالفة لأحكام القانون الدولي اعتبارا من 1 يوليو/ تموز 2002، وهو تاريخ تأسيس المحكمة الجنائية الدولية. كما تناشد منظمة العفو الدولية السلطة الفلسطينية كي تصبح دولة طرف في نظام روما الأساسي الذي تأسست المحكمة الجنائية الدولية بموجبه.

ولطالما تعرضت السلطة الفلسطينية لضغوط من الولايات المتحدة وإسرائيل وكندا والمملكة المتحدة وغيرها من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي كي تمتنع عن القيام بخطوات من شأنها أن تنمح المحكمة الجنائية الدولية الاختصاص المنشود؛ وتضمن تلك الضغوط أشكالا متعددة من قبيل التهديد بوقف المساعدات المالية التي تعتمد السلطة الفلسطينية عليها كثيرا. كما تناشد منظمة العفو الدولية جميع الدول كي تشجع رئيس السلطة محمود عباس على اتخاذ الخطوة التي تجعل من فلسطين دولة طرف في نظام روما الأساسي.